

٢١٦٢

م

٥٦٧٩

ملخص الافادة في شروط الاعادة . كتب في القرن

الثالث عشر الهجري تقديرا .

١٠ق مختلفة المسطرة ١٦x٥١ راسم

نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

١ - العبادات ، الفقه الاسلامي وأصوله

أ - تاريخ النسخ ب - شرح ما جمعه الاستاذ

الحفنى بشأن مسألة الصلاة المعادة .

Copyright © King Saud University

DEAN
UNIVERSITY LIBRARIES



Kingdom of Saudi Arabia
Ministry of Higher Education
Riyad University
RIYAD, SAUDI ARABIA

عمادة شؤون المكتبات

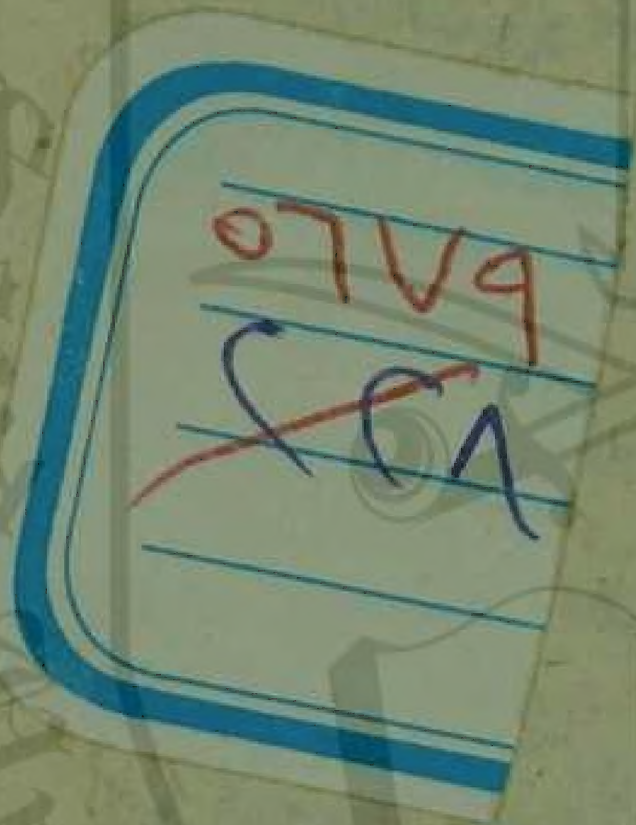
No. : الرقم : Date : التاريخ

٥٦٧٩

Copyright © King Saud University

٥٦٧٩

ملخص الافادة في
شروط الاعادة



مكتبة جامعة الملك سعود "قسم المخطوطات"
الرقم: 5679 - ق 1170/4
العنوان: ملخص الافادة في شروط الاعادة
المؤلف: ---
تاريخ النسخ: - المكتبة
اسم الناشر: ---
عدد الأوراق: ٢٠
ملاحظات: ---

ما شاء وقيل الكلها وقيل ان صليت الاولى جماعة
 ففرضه الاولى او صلاها منفردا ففرضه الثانية
 وقيل ان كلاهما فرض الاولى مسقطا للمخرج والثانية
 كالطائفة الثانية الفاعلة لفرض الكفاية كالمصلية على الجبارة
 فعلم ان الثانية ليست متعينة للنقلية اذ لو تعينت
 للنقلية لم يسن فعلها في جماعة كسنة الظهر قاله الحلبي
 على المنهج **ورابع الشروط كون الصلاة الاولى صحيحة**
 اي بلا خلاف حتى تكون اعادتها مطلوبة لمجرد خفاء
 الثواب وهي التي نحن بصدد بيان شروطها اذ اوقع
 في صحتها خلاف عند بعض الايمه فسياتي انه تطلب
 اعادتها للمرجح من الخلاف وانها ليست الاعادة المرادة
 هنا **وان لم تغن فاعلها عن القضا** حيث جازي
 التنقل لما سبق من ان المرجح في المعادة تنقل ولاجل
 بولك قال الاستاذ **الاصلية فاقد الطهورين فانها**
وان كانت صحيحة اي محكوما بصحتها ولذا وجب
 عليه فعلها حرمة الوقت **الا انها تمتنع اعادتها** لكون فاقد
 الطهورين لا يجوز له التنقل فان اعادها لم تنعقد فيكون
 مركبا لعبادة فاسدة فيجرم عليه **خلاف صلاة المقيم**
لبرد ونحوه فتسن له اعادتها ولو محل يغلب فيه
وجود الماء فتسن له اعادتها لكونه يجوز التنقل للمعاده
وخامس الشروط اعادتها اي الصلاة **مع مقتد** انما قيد به
 ولم يطلق ولا قيد بالامام لما هو مقرر من انه العبرة
 بعقيدة المأموم على الاصح **يرى** اي يعتقد بتعالقله
جواز الاعادة اي صحة الصلاة المعادة ولو بلا نذر
 فلو كان المقتدي لا يرى ذلك كان **كان الامام**

كما يعلم من كلامه في الشرط العاشر وذلك في المتن ايضا

انما قاله الحلبي على المنهج وذلك في

افاده الحلبي وغيره

بغير المعادة فلذا

العبد شافعيما والحال ان المقتدي حنفي او مالكي لم تضع
 صلاة الامام المذكور اي لم تنعقد لان المأموم المذكور يرى
 اي يعتقد **بطلان الصلاة** خلف الامام المعبد تكونه
 لا يرى جواز الاعادة في مذهبه وتقدم ان العبرة بعقيدة
 لا بعقيدة الامام وحيث كان المأموم يرى بطلان الصلاة
 في الصورة المذكورة **فلا قدوة** موجودة فيها وباتفاء
 القدوة تنفي الصحة عن صلاة الامام الشافعي المعبد لا تنفاء
 شرط صحتها وهو الجماعة اي لا تنعقد من اهلها ثم اظهر
 الاستاذ فائدة التقيد بمقتد فيما مر باخذ محترز قوله
 والمقتدي حنفي او مالكي الخ فقال **اما اذا كان المقتدي**
المعبد شافعيما يصلي معادته **خلف** من ذكر من الحنفي او غيره
 المالكين اي الذي يصلي فرضا أصليا ومعلوم ان قوله
 شافعيما مثال لا قيد بدليل قوله قبل من يرى جواز
 الاعادة فانه اطلق فيه فشمّل كل من يرى ذلك ويعتقد
 جواز القدوة بالخالف **فهو** اي صلاة المقتدي المعبد
 في الصورة المذكورة ونحوها **صحيحة** عملا بعقيدته
 لانه المرجح كما تقدم وصحتها ليست محل وفاق ففي الحق
 وغيرها هنا خلاف في انعقادها وابحات واضطرار
 لكن قوة كلام الاستاذ هنا تعطى اعتماد الصحة حيث تنفك
 وسكت عليها فلم يتعقربا بشيء يفهم ضعفها وكاينه
 مرجح الاستد في اعتماد ذلك الى ما ذكره سم على محر قوله ونحوه
 جوازها يعني الاعادة بل نذرنا خلف من لا يعتقد
 جوازها للحصول الجماعة للمأموم وان لم يعتقدها الامام
 انتهى واوردوا على نذب الاعادة هنا انه يلزم منه

اليه الامام وقوة كلام غيره ترشد اليه ذلك ذلك الاذرع وما اثار
اليه الامام نفس عليه الشافعي في مختصر المزني قال في الامام
وتصورهم بشعر بل لا انتهت وكتب عليها ما نصه عبارة المختصر
ويصلي الرجل قد صلى مرة مع الجماعة كل صلاة قال ابن ابي رافع
مرة فظاهره الاجتزاع عن صلى مرتين فاكثر قال شيخنا الحسن
السيوطي اقول بنى شيخنا ما قاله على فهمه من ان لفظة
مرة في كلام الامام انما هي ظرف وقيل لقوله يصلي وهذا
الذي فهمه شيخنا خلافا لظاهره من عبارة الامام صاحب
المذهب بل الظاهر ان قوله مرة ظرف لقوله يصلي لقوله
يصلي اذ الاصل في المهور ان يلى عاملة ولو كان غرض الامام
ما فهمه الشيخ لقال ويصلي لرجل مرة مع الجماعة كل
صلاة اذا كان قد صلى انتهى قال الشيخ بدر الدين بن قاضي
شبهة في شرحه الكبير على الكشاف بعد ان نقل ما قاله
صاحب النخادم عن الامام ان من اعاد مرة لا يستحب
له الاعادة والا نهم استغراق الوقت بذلك ولم ينقل ذلك
عن السلف ما ذكره من التقيد بمرة لئلا يعتمد ذلك على
في كلام احد من المتقدمين ولم يعتمد احد من المتأخرين
سوى الاذرع والمعتد استحب الاعادة مطلقا
من غير تقيد بمرة او مرات انتهى وفي عبارة المدعي
على النحر بر ما نصه وقال المزني تعاد خمسا وعشرين
مرة وكان يفعلها كذلك وقال الشيخ ابو الحسن
البكري تعاد من غير حصر ما لم يخرج الوقت انتهى
اي على الاعيان سادس الشروط **كونها** اي المعادة **مكتوبة** كعادة
كما يعلم من الشرط الاول ولو مقصورة وان اعادها قامة

اي على الاعيان

سفر او بعد قامة قال ابن حجر وزعم انه يعيدها بعد
الاقامة مقصورة مع من يقصر لها حاكية للاولى يعيدها
ونظيره اعادة الكسوف بعد الاجلاء انتهى ودخل في المكتوبة
المغرب حتى على الجديد فيها لان وقتها عليه سبع تكوارها
مرتين بل اكثر كما يعلم من محله ودخل فيها ايضا فرض من الجنب
يجب قضاؤه لكونه يصلي يتيم في محل يغلب فيه وجود الله تعالى
مثلا كما علم ذلك بقيد من الشرط الرابع ودخل فيها ايضا تعاد اخرى
ظهر معذوري في ترك الجماعة خلافا للاذرع في هذا والذي الى ذلك
قيله وفي عبارة سم على محررها ما نصه في شرح الارشاد
ولو صلى معذورا الظهر ثم ادرك الجمعة او معذوريين
يصلون الظهر سنت له الاعادة فيها اذ في ذلك
شيخنا الشهاب الرملي ولا تجوز اعادة الجمعة ظهرا
وكذا عكسه لغير المعذور انتهى وقد يكون وجه ذلك
انه بالتمكن من ادراك الجمعة لا تصح ظهره فلا تنافي اعادتها
جمعة كان تفوته الجمعة فيصير ظهره ثم يسافر لبلد
اخرى ويذكر جمعها فله يتصور ففعلها معهم اعادة
واعلم ان الجمعة اذا تعدت وجوز ناه سن فعل
الظهر بعدها خرجها من خلاف من منع التقيد مطلقا
فقوله ولا تجوز اعادة الجمعة ظهر الاشمل ذلك انتهى
وخرج بالمكتوبة صلاة الجنان فلا تنس اعادتها
لكن مرانها لو اعادها صحت منه ووقعت له نقلا اي كما
في المجموع وانها خرجت عن نظرها برها من ان الاعادة
اذا لم تطلب لا تنعقد لدليل اي لمعنى لم يوجد في الظاهر
وهو التوسعة في حصول نفع المبيت لا احتياجه
الكثير من غير وكوتها اذا اعيدت تقع نقلا مذكور

سفر او بعد قامة
الاقامة مقصورة
ونظيره اعادة
المغرب حتى على
مرتين بل اكثر
يجب قضاؤه
مثلا كما علم
ظهر معذوري
قيله وفي عبارة
ولو صلى معذورا
يصلون الظهر
شيخنا الشهاب
وكذا عكسه
انه بالتمكن
جمعة كان تفوته
اخرى ويذكر
واعلم ان الجمعة
الظهر بعدها
فقوله ولا تجوز
وخرج بالمكتوبة
لكن مرانها لو
في المجموع وانها
اذا لم تطلب لا
وهو التوسعة
الكثير من غير

متى عليهم ركع وقرئنا حفظه الله تعالى ان معيها
 لا يحصل له الا ثواب الشفاعة فقط واما الثواب الصلاة
 فلا يحصل له لكونها غير مطلوبة وخرج بها ايضا المنذور التي
 لا تسن الجماعة فيها فلا تسن اعادتها ولا تتعقد اذا اعده
 بخلاف ما لو نذر صلاة العيد مثلا فتعاد ندب بالجماعة
 فيها تفصيلا فيها قبل النذر وخرج بها ايضا النافلة وسائر الكلام على
 بيانها عند ذكر المتي لها وخرج بمودات المقضية فلا
 تسن اعادتها وهل تجوز الذي نقله الشيخ خضر الشوري
 عن الجلال المحلي في شرحه جميع الجوامع في محبة الاداء والقضا
 الجواز بما قدمت ذلك في الكلام على الشرط الاول مع بحث
 في المقضية شريفة فارجع اليه ان شئت ثم عطف الامتداد
 مطلقا لا في على قوله مكتوبة قوله **او نافلة تسن جماعة كعبه** و
 بعض الاوقات كسوف وخرج بقوله تسن جماعة النافلة التي لا تسن
 فخرج الوتر وجماعة كالضحي والرواتب اذا فعل ذلك جماعة فلا تسن
 سائر الكلام فيه الاعادة قال سم على جرح وهل تتعقد فيه نظرو قيا
 عليه عند ذكر ان العبادة اذا لم تطلب لا تتعقد عدم الانعقاد انتهى
 الماتن له والذي كتب قبل ذلك ما نصه **خرج هل تسن اعادة**
الرواتب اي فرادى اما القبلية فلا يتجبه الا عدم اعادتها
 لانها واقعة في محلها سواء قلنا الفرض الاول او الثاني
 او احدهما لا بعينها كقرب الله ما شاء منها واما
 البعدية فيحكم تسن اعادتها فمراعاة للقول الثالث
 لجواز ان يحسب الله له الثانية فيكون ما فعله بعد
 الاولى واقعا قبل الثانية فلا يكون بعدية لها انتهى

ففيها تفصيلا

مطلقا

وخرج ايضا بقوله ما ذكره تسن جماعة الوتر في غير
 رمضان اما في رمضان فحكمه مذكور في قول الامتداد
ما عدل الوتر في رمضان اي فانه وان سنته
 الجماعة لا تسن اعادته على المقيّد خلافا لابي
 وذلك لعدم خبر لا وتران في ليلة والذي يقول
 بسن اعادته مع ناظر لعموم احاديث طلب الاعادة
 حديثا اذا صليتها ثم اتيتا مسجد جماعة فضليا
 معهم **فان** يسكن لمن لم يصلي مع من
 حضر حل الجماعة وليا للاعادة **فان** ان يستغ
 فيما اذا حضر احد محل الجماعة بعد انقضاءها ان
 وسابع الشروط **حصول ثواب الجماعة** في المعادة
حالة الاحرام بها فالعبرة في ذلك بتجرمها وان انتفى
 الثواب بعد من حيث الجماعة لغير انفراد عن الصف او
 مقارنة افعال الامام قاله جرح وحيث كان الشرط
 ما ذكره من ان يندب الاعادة وانقضاء المعادة
 فيخرج عليه ما ذكره بقوله **فان** انقضاء المعادة
حالة الاحرام مع امكان دخول فيه لم يضر اي لم
 تفقد **اعادته** اي معادته **لغوات** كما يكرهه
ذلك الانفراد **المفوت للمفضيلة** انظر ما الذي
 فات هل فضيلة الجماعة وهو الظاهر هو من كلامه
 او فضيلة الصف فقط وهذا هو الذي في ذهني
 عن الحلبي فيما اظن فراجعوه ويرتّب على ثبوت
 المراد الثاني الموقوف في عدم انعقاد المعادة هنا
 بناء على القول بان حصول اصل الثواب كاف في

مفسر
 في معنى لغيره
 في معنى لغيره
 في معنى لغيره

المريد الاعادة
 في معادته
 الشوط

حصول شرط الاعادة **والذي** **قد** **ظهر** من قوة كلام الاستاذ فيما مر في بحث جواز
 الذي يرى جوازها **الذي** صحة المعادة خلف المخالف انه قابل به وانه
 بني كلامه على فراجعة كذا وتامله وحرره فاني
 لم يتيسر لي فراغ وقت لذلك هذا وقد يعقب الشيخ
 المحرر كلام الاستاذ هنا بعد نقله له بانضم وقوله
 في الشرط السابع وحصول ثواب الجماعة الخ الظاهر
 ان هذا غير مسلم لما سياتي في الشارح في الشرط الرابع
 من شروط الجماعة الاقنندا وعبارته هناك والمقارنة
 في الافعال مكرهة الى ان قال قوله اذ لا يلزم
 من انتفاء فضلها انتفاؤها انتهى ثم عطف الاستاذ
 على التفريع السابق قوله **وكذا اعادة العادة اذ لم**
يكونوا عيما او في ظلمة اي فلا تصح ولا تعتقد لعدم
 سن الجماعة لهم مع بل والانفراد في محققهم سواء جاز
 كفوا ابصارهم في النظر الى العورات من بعضهم لبعض
 والاحرم من وكما اشار اليه الاستاذ بقوله **كاعلم**
اول الباب يعني بذلك اول باب صلاة الجماعة من
 التبع وشرحه **وثامن الشروط القيام فيها** اي العادة
 لكونها على صورة الاولى فلها حكم الفرض من وجوب
 القيام وحرمة القطع وغيرها الا في شئ من جواز
 تركها قبل الشروع فيها وجمعها مع الاصلية بين
 واحد فليحفظ قاله المدايني على التخيير **وتاسع**
الشروط كون اعادتها الرجاء الثواب فقط **لا**
لاجل خلاف لبعض الامة **فليس** ولو غير

الذي يرى جوازها
 على التخيير

في قوله
 اعادتها
 الرجاء
 الثواب
 فقط

طلبه
 خروج من

ائمة مذهبه بدليل التفريع المذكور بقوله **فان**
كانت اي الاعادة مطلوبة **له** اي لاجل الخروج من الخلاء
كان صلى فرض الوقت مثلا **والحال** انه في وضوءه
 الذي صلى به **قد مضى ربع راسه** او اكثر وكم من جميعه
 بالسر او كان قد صلى في الحمام او كان قد صلى **بعد**
سبلان ومن من بدنه بعد وضوءه **فصلته**
باطلة عند مالك في الصورة الاولى لكونه يجب
 مسح جميع الرأس **وصلته باطلة عند مالك** الامام
احمد في الصورة الثانية لكونه لا يصح الصلاة في الحمام
وصلته باطلة عند الامام ابي حنيفة في الصورة
الثالثة لكونه يقو بنقض الوضوء بسبلان الدم
 من البدن وحيث كانت صلاته باطلة عند احد
 هؤلاء الامة رحمه الله تعالى **فكل من**
يقع المحذور **يحتمل** ان يكون قوله هو
 في نفس الامر دون غيره **فتسن الاعادة في**
كل من هذه الاحوال اي الصور **الثلاثة بعد**
وضوءه لا على مذهب المخالف والوضوء ليس قيدا
 بل المراد مراعاة جميع ما يعتبر لصحة الصلاة عند
 ذلك المخالف **من وجبا** اي لاجل الخروج من الخلاء
 الذي وقع فيه اي ليس ائمة من تلك الصلاة
 بيقين اذا لم يصيب من المجتهدين في الامر
 المختلف فيه لا واحد في نفس الامر ولكن لا
 نعلم عينه فطلب منا الاعادة هنا احتياط
 لبراءة الامة من تلك الصلاة لا لاجل رجاء الثواب

في هذه المسئلة

على كل تقدير

في

Copyright

وان تضمنت الاعادة المذكورة فليس مقصودا
ولا اجل ما تقدم قال الاستاذ نفعا الله به
ولو منزه او لو كان المقصود رجاء **الاعادة** التي هي الخروج من الخلاف على الجماعة كما توفى
عليها التي هي بعد بيان شروطها المنفرد
اليها الاسم عند الفقهاء حيث اطلقوا
افلو كانت بالمعنى المذكور لتوقف صحتها على الجماعة
كما مر واكد الاستاذ كونها ليست الاعادة المصطلح
عليها عند الفقهاء والمراد **تخصيص** عند الاطلاق
بقوله **فليست** الاعادة المذكورة في هذه الصور
هذه الاعادة التي هي بعد بيانها
شروطها المنفرد اليها الاسم عند الاطلاق يشير للاع
المذكورة في الصور الثلاثة المطلوبة للخروج
من الخلاف **مرادة هنا** اي في معرض بيان
بيان الشروط اي ليست المشروطة بالشروط
المذكورة **المنفرد** اليها الاسم عند الفقهاء
ثم بين ما يدل على كونها ليست مرادة هنا بقوله
ولذلك **المرادة** **طونها** الجماعة اي ولو كانت هي المراد
لشرط لصحتها الجماعة التي هي شرط في المرادة هنا
وعاشر الشروط **كون الصلاة** المعادة معادة
في غير وقت **شد الخوف** ويشترط ذلك على
القول **الاوجه** المعتمد عند مجرم غيرهما **لاننا**

بمعنى كونه
كون الاعادة هنا
ليست بالمعنى الذي
يخرج بعد بيانه
فان الاعادة التي
يطلب الخروج من
الخلاف اطلقوا

احتمل اي اعترف **المبطل** من نواحي الطعنات والفرقات
وغير ذلك مما هو مذكور فيها في محله **فيها** اي في صلاة
شد الخوف **لاجل الحاجة** واذا كان كذلك **فلا**
لان ما جاز لضرورة قدر يقدرها و
هذا آخر ما نقله شيخنا الشيخ سليمان الجلي عن
الاستاذ فيها وجدته في جايته على المنهج ولعل
الناسخ اسقط الشرط الحادي عشر فان الاستاذ
قال في صدر العبارة احد عشر شرط والذي
مر كما علمت عشرة فقط ولعل الشرط الساقط
نية الامامة فان كثرتهم مصرحة به ومن جملة
من ذكره المدايني على الشيخ روضه والسابع اي
من الشروط ان ينوي الامامة كالجمعة